

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تُدين فيه اقدام رئيس كتلة
الليكود النيابية، عضو الكنيست ميكي زوهر، على تقديم مشروع قانون لضم غور
الأردن وشمال البحر الميت وبرية الخليل في الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل،
ومشروع قانون فرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين، وتطالب بتحرك
دولي عاجل لوقفهما*

رام الله، ٢٠٢٠/٣/١٨

طالبت وزارة الخارجية والمغتربين، بتحرك دولي عاجل لوقف مشروع الضم وإعدام
الفلسطينيين، حفاظا على ما تبقى من مصداقية للشرعية الدولية وقراراتها، وقبل فوات الأوان.
وأدانت الخارجية في بيان لها، اليوم الأربعاء، اقدام رئيس كتلة الليكود النيابية عضو
الكنيست ميكي زوهر على تقديم مشروع قانون لضم غور الاردن وشمال البحر الميت وبرية الخليل
في الضفة الغربية المحتلة الى اسرائيل، تنفيذا لبنود "صفقة القرن"، ومشروع قانون فرض عقوبة
الاعدام على الفلسطينيين، والذي يمنح الاحتلال تصريحا رسميا بقتل الاسرى الفلسطينيين.
وقالت: رغم أن توقيت هذه الخطوة العدوانية ليس بعيدا عن الصراعات الحزبية الداخلية،
الا انها ترجمة مباشرة لوعود نتنياهو ومسؤولين اسرائيليين آخرين عشية الانتخابات الاخيرة بضم
الاغوار وشمال البحر الميت.
وأكدت الخارجية أنها تنظر بمنتهى الخطورة لهذين المشروعين ونتائجهما وتداعياتهما
على فرص تحقيق السلام وفقا لحل الدولتين، وتعتبرهما فتكا نهائيا بعملية السلام برمتها.

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات لفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ivsojEa872276865735aivsojE

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>